

The Factors Influencing the Decision to Grant Credit in the Banks of Jordan: Field Study on the Jordanian Banks

Dr. Jamal Abu-Serdaneh
Department of Accounting
Faculty of Business School
Arab Open University- Jordan
j_serdaneh@aou.edu.jo

Dr. Suzan Abed
Department of Accounting
Faculty of Economics and
administrative sciences
Applied Science Private University
Jordan
s_abed@asu.edu.jo

Mohanad Hassan Marie
Department of Accounting
Faculty of Economics and
administrative sciences
Applied Science Private University
Jordan
mohanad_marei@yahoo.com

Received 20/6/2012

Accepted 29/10/2013

Abstract:

This study aims at identifying the factors influencing the decision to grant credit in the banks of Jordan. It also examines the relationship between the factors influencing the decision to grant credit and provision for doubtful debts. The population of the study sample is the banking sector in Jordan (26 banks), while the study sample consisted of (17) Banks. The results showed that Jordanian banks take into account and apply all the factors influencing the decision to grant credit in this study. But as the results of the study showed, there is no relationship between the factors influencing the decision to grant credit and provision for doubtful debts.

العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان وأثرها على مخصص الديون المشكوك في تحصيلها - دراسة ميدانية على البنوك الأردنية

مهند حسن مرعي
قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة العلوم التطبيقية الخاصة - الأردن
mohanad_marei@yahoo.com

د. سوزان رسمي عبد
قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة العلوم التطبيقية الخاصة - الأردن
s_abed@asu.edu.jo

د. جمال عبد الرحمن أبو سردانه
قسم المحاسبة - كلية إدارة الأعمال
الجامعة العربية المفتوحة - الأردن
j_serdaneh@aou.edu.jo

تاريخ قبول البحث ٢٠١٣/١٠/٢٩

تاريخ استلام البحث ٢٠١٢/٦/٢٠

ملخص:

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان في البنوك الأردنية، وهذه العوامل هي: مدى قيام مسؤولي الائتمان في البنوك الأردنية بالتركيز على الصفات الشخصية للمقترض، وتحليل قدرته على إنتاج تدفقات نقدية، واستخدام نسب الرفع المالي في ترشيده قرار منح الائتمان، وتحليل الظروف الاقتصادية والصناعية التي تحكم بيئة عمل العميل، وتحليل معدل تغطية الضمانات لأصل الدين والفوائد المترتبة عليه، ومراعاة تعليمات البنك المركزي، وسياسة منح الائتمان في البنك. كما وهدفت الدراسة أيضاً إلى دراسة العلاقة بين العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان، ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها. تكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك العاملة بالأردن وعددها (٢٦) بنكاً، بينما تكونت عينة الدراسة من (١٥) بنكاً. وأظهرت نتائج الدراسة أن مسؤولي الائتمان في البنوك الأردنية يقومون بدراسة طلبات منح الائتمان، وأخذ جميع العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان بالاعتبار، ولكن لم تظهر النتائج وجود علاقة بين أي من هذه العوامل ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

الكلمات المفتاحية: منح الائتمان، مخصص الديون المشكوك فيها، البنوك الأردنية

المقدمة:

وبناء على ما تقدم فقد جاءت فكرة الدراسة حول معرفة العوامل المؤثرة، ودراسة أثرها على قرار منح الائتمان التي يجب أن تأخذها الإدارة بعين الاعتبار عند منح التسهيلات الائتمانية لأي عميل، وأثر هذه العوامل على حجم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وذلك للتأكد من وضع العميل المالي، وغير المالي، ومدى قدرته على توليد النقد، وسداد التزاماته في تواريخ استحقاقها، وحتى لا يكون هذا الائتمان عبئاً على البنك، ويدرج ضمن لائحة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

أهداف الدراسة وأهميتها

يمكن تحديد الهدف الرئيس للدراسة من خلال تحديد العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان في البنوك الأردنية، وأثر هذه العوامل على مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. وتتبع أهمية الدراسة من أهمية قرار منح الائتمان للعميل في البنوك الأردنية، فنتيجة هذا القرار قد تؤدي إلى تحقيق مزيد من النجاحات، أو الخسائر الأمر الذي يتطلب الاهتمام بشكل خاص بدراسة المعلومات المالية، وغير المالية الخاصة بالعميل حتى لا تتكبد البنوك خسائر مالية، أو تواجه مشاكل في تحصيل الديون المستحقة.

مشكلة الدراسة

تواجه عدد من البنوك في الأردن مشاكل مالية ناجمة عن ارتفاع قيمة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وذلك نتيجة عدم

الائتمان المصرفي من أهم الاستثمارات، والأكثر جاذبية لدى البنوك، مع أنه محفوف بالكثير من المخاطر إلا أن البنوك تتطلع إليه بكثير من الأهمية كونه يحقق الجزء الأكبر من الأرباح. ويعد نجاح أي إدارة ائتمان ليس فقط في مدى قدرتها على اتخاذ القرارات الصحيحة في منح الائتمان للعميل، وإنما في قدرة الإدارة على متابعة الائتمان، والتأكد من قدرة العميل على سداد التزاماته في مواعيد استحقاقها، والتنبؤ بأي حالة تعثر قد يتعرض لها العميل.

وخلال الفترة الأخيرة وبالتزامن مع الأزمة المالية العالمية انخفضت أرباح كثير من الشركات إن لم تكن تكبدت خسائر مما أدى إلى عدم مقدرتها على سداد التزاماتها في مواعيدها المحددة. كما قلت قدرة كثير من الشركات على توليد النقدية، وبالتالي فقد قلت قدرة هذه الشركات على سداد التزاماتها بمواعيدها؛ مما أدى إلى زيادة مصاريف البنوك جراء إدراج التسهيلات المقدمة لهذه الشركات ضمن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. وبناء على ذلك فقد ازدادت مصاريف البنوك المتعلقة بالديون المعدومة، وكان هذا من الأسباب التي أدت إلى إصدار تعليمات من البنك المركزي الأردني محددة لقرارات منح الائتمان. وفي الوقت نفسه أصبحت دراسة طلبات منح الائتمان لدى البنوك الأردنية تأخذ شكلاً آخر، وأصبحت أكثر شمولية عن العميل المتقدم بطلب الائتمان، وذلك لتتمكن البنوك من تخفيض مصاريفها الكبيرة الناجمة عن القروض المتعثرة.

في مقدار المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان. وعليه فإنه لا بد للمصرف عند دراسة هذا المعيار من التعرف إلى الخبرة الماضية للعمل المقترض، وتفاصيل مركزه المالي، وتعاملاته المصرفية السابقة سواء مع المصرف نفسه، أو المصارف الأخرى.

٣. نسب الرفع المالي: وتعرف بنسب هيكل رأس المال، أو نسب الملاءة، وتستخدم لتقييم مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل. كما تقيس مدى نجاح سياسات التمويل المتبعة في المنشأة، وذلك في الموازنة بين مصادر التمويل الداخلي، والخارجي ومن ثم انعكاسات هذه السياسة على مخاطر الرفع المالي.

٤. تحليل الظروف الاقتصادية والصناعية: يجب على الباحث الائتماني أن يدرس تأثير الظروف العامة، والخاصة المحيطة بالعمل طالب الائتمان على النشاط، أو المشروع المطلوب تمويله. ويقصد هنا بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وكذلك الإطار التشريعي، والقانوني الذي تعمل المنشأة في إطاره، خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية، والجمركية، والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية. أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل، مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع، أو خدماته التي يقدمها، وشكل المنافسة، ودورة حياة المنتج، أو الخدمة التي يقدمها العميل (مطر، ٢٠٠٣).

٥. نسب تغطية الفوائد: تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على تغطية النفقات المالية المرتبطة بالإقراض، وخدمة الدين، لذا تجيب هذه النسبة عن السؤال الخاص بمدى مناسبة مديونية الشركة، وقدرتها على مواجهة الالتزامات المرتبطة بهذا الإقراض من أقساط وفوائد. كما تعد هذه النسبة مؤشرا مهما لإدارة الائتمان في قياس المخاطر المالية التي يتعرض لها العميل طالب الائتمان.

٦. السياسة الائتمانية: يمكن تعريف السياسة الائتمانية بأنها الإطار العام الذي يضم مجموعة المبادئ، والقواعد التي تنظم عملية دراسة التسهيلات الائتمانية، وإقرارها، ومنحها، ومتابعتها، وتحديد مجالات النشاط التي يمكن إقراضها، وما يتصل بها من سقوف ائتمانية، وعناصر تكلفة، وحدود زمنية لا يجب أن تتعداها، والشروط المتعين استيفاؤها لكل نوع من أنواع التسهيلات (الصرايرة، ٢٠٠٩). ويمكن تقسيم السياسات الائتمانية إلى قسمين: الأول: متعلق بتعليمات البنك المركزي المتعلقة بقرارات منح الائتمان، والثاني: متعلق بمراعاة سياسة الائتمان للبنك المانح للتسهيل.

تمكن عدد من العملاء الحاصلين على تسهيلات ائتمانية من هذه البنوك من سداد الأقساط المستحقة على هذه التسهيلات في تواريخ استحقاقها، وقد يكون أحد أسباب هذه المشاكل عدم الاعتماد على أسس جيدة عند منح التسهيلات الائتمانية، مما أدى إلى قصور مالي لدى هذه البنوك، وإعادة النظر بإمكانية استمرار الدوائر المعنية بمنح التسهيلات الائتمانية. وجراء ذلك فإنه يتوجب التأكد من تطبيق سياسة منح الائتمان في البنوك الأردنية، واختيار العلاقة بين هذه السياسة، وبين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

الإطار النظري والدراسات السابقة

إن التسهيلات الائتمانية تمثل الجانب الأكبر من موجودات البنوك التجارية، إذ يتضح ذلك من خلال التقارير المالية السنوية لهذه البنوك حيث نجد أن نسبة المدينين إلى إجمالي الموجودات المتداولة كبيرة جدا في الميزانية العمومية لهذه البنوك، ولهذا فإنها تعد المصدر الأول لأرباحها. كما تعد وظيفة الائتمان من أهم الوظائف، وأخطرها التي تباشرها البنوك التجارية نظرا لأن الأموال التي تمنحها ليست ملكا لها بل هي أموال المودعين لدى البنوك (الصرايرة، ٢٠٠٩). ويعرف الائتمان بأنه: " الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعيا، أم معنويا بمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها، وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه، وبضمانات تمكن المصرف من استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد" (عبد الحميد، ٢٠٠٠، ص ١٠٣).

الإطار النظري للعوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان

هنالك عدد من العوامل المؤثرة على قرارات منح الائتمان يتوجب على موظفي الائتمان مراعاتها لدى البنوك، وعدم تجاهلها عند اتخاذ أي قرار ائتماني. وفيما يأتي أهم هذه العوامل (الخرزاعي، ٢٠٠٠؛ الزبيدي، ٢٠٠٢؛ مطر، ٢٠٠٣؛ الصابر، ٢٠٠٥؛ الصرايرة، ٢٠٠٩) وأكثرها تكرارا بالأدبيات السابقة.

١. الصفات الشخصية للعميل: تعد شخصية العميل من أهم العوامل المؤثرة في القرار الائتماني، وهي الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وبالتالي فإنه من المهم عند إجراء التحليل الائتماني تحديد شخصية العميل بدقة، فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة، ونزيهة، وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزما بكافة تعهداته، وحريصا على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب، والحصول على دعم المصرف له.

٢. قدرة العميل على إنتاج تدفقات نقدية: تقيس قدرة العميل على إنتاج تدفقات نقدية قدرته على سداد القرض، والالتزام بدفع الفوائد، والعمولات. ومعيار القدرة أحد أهم المعايير التي تؤثر

الدراسات السابقة

دراسة (خضر، ٢٠٠٤): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى استخدام القوائم المالية للمقترض التجاري عند اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية من قبل البنوك الأردنية، والعوامل المؤثرة على مدى استخدام هذه القوائم في القرار الائتماني، والأسباب التي تحد من استخدامها في هذا القرار. تم اختيار عينة تتكون من (١٣) بنكاً من أصل مجتمع الدراسة المكون من (١٦) بنكاً. وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن القوائم المالية تلعب دوراً مهماً في قرار منح الائتمان من وجهة نظر مسؤولي التسهيلات، وعد مفتشو البنك المركزي أن هذا الدور غير كاف. وقد أعطيت قائمة التدفقات النقدية الأهمية الأولى في قرار منح الائتمان تليها قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي على التوالي.

دراسة (الصابر، ٢٠٠٥): هدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة استخدام النسب المالية في ترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الأهلية الليبية من وجهة نظر مديري إدارة الائتمان، ورؤساء الأقسام في هذه الإدارة، حيث شملت الدراسة على المصارف الأهلية الليبية وعددها (٣٦) مصرفاً. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تفاوتاً في درجة استخدام النسب المالية في ترشيد قرارات منح التسهيلات الائتمانية لدى المصارف الأهلية الليبية، إذ تهتم هذه المصارف بدراسة نسب السيولة، والرفع المالي أكثر من اهتمامها بدراسة نسب الربحية والنشاط. كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن إدارات الائتمان بالمصارف الأهلية الليبية لا تقوم باستخدام نماذج ملائمة للتنبؤ بالفشل المالي في ترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية.

دراسة (Baum et al., 2008): هدفت هذه الدراسة إلى إعادة تقييم السلوك الإقراض لدى البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية، آخذة بعين الاعتبار السياسة النقدية المتبعة في البلد، وكذلك التقلبات، وعدم الاستقرار في السوق المالي المتمثل بالتذبذب المستمر بمعدلات الفوائد بين الحين والآخر. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن درجة الاضطراب، والتقلب في معدلات الفائدة في السوق المالي لها تأثيرات مهمة، وذات دلالة احصائية، وتنقسم هذه التأثيرات إلى أولية تبين أثر هذا المتغير وحده على الإقراض، وثانوية تبين دور هذا المتغير بالتفاعل مع قوة ميزانية البنوك على الإقراض.

دراسة (الصرايرة، ٢٠٠٩): هدفت هذه الدراسة التعرف إلى مفهوم تعثر التسهيلات الائتمانية، وحجمه في القطاع المصرفي الأردني وتحديد أهم العوامل، والأسباب لظاهرة التعثر، والتعرف إلى أهم الآثار الناجمة عنه، ووسائل المعالجة، وطرقها، وكيفية التنبؤ بحدوثه استعداداً لمنع حدوث هذه الظاهرة. وتكون مجتمع الدراسة، وعينها من جميع البنوك التجارية العاملة في الأردن. وتوصلت الدراسة إلى أن نقص الخبرة لدى موظف التسهيلات في بعض البنوك

التجارية فيما يستجد من ظروف اقتصادية له دور في تعثر التسهيلات. كما أشارت الدراسة إلى عدم معرفة موظف التسهيلات بالمستجدات التي تحصل في مجال التسهيلات، وإلى عدم التزام الموظف باستعمال قواعد التحليل المالي، وأساسيات الائتمان المصرفي المتعارف عليه، مما كان له دور في زيادة حجم الديون المتعثرة.

دراسة (مناد، ٢٠١٢): هدفت الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية، إضافة إلى تحديد الأهمية النسبية لهذه الأسباب لتمكين المصارف من التركيز على طرق علاجها. وقد أبرزت نتائج الدراسة أن انخفاض متابعة العملاء بعد منح التسهيلات، وقصور الدراسة الائتمانية هي من أهم عوامل التعثر المتعلقة بالسياسة الائتمانية، أما فيما يتعلق بالعملاء المقترضين فقد كانت أهم العوامل المسببة في التعثر هي عدم استخدام القرض في الغرض الذي منح من أجله، والتغير في سلوك العملاء، وتصرفاتهم بعد الحصول على القرض. أما فيما يخص العوامل المتعلقة بموظفي التسهيلات فقد وجدت الدراسة أن نقص الخبرة لدى موظفي التسهيلات، ومتخذي قرار الائتمان كان أهم عامل مسبب للتعثر، أما فيما يتعلق بالعوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي فقد كان أكثر عامل مؤثر في التعثر هو عدم اتباع البنك المركزي لإجراءات رادعة، و فاعلة لمعالجة الانحرافات الائتمانية، و معاقبة المخالفين.

دراسة (Thong, 2013): هدفت الدراسة إلى تقييم سياسات إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الفيتنامية من خلال دراسة حالة بنك (ANZ)، كما هدفت لمعرفة المزيد عن أهمية إدارة مخاطر الائتمان، والسيطرة على معدل الديون المعدومة في الاقتصاد. قام الباحث بتجميع البيانات اللازمة من خلال التقارير المنشورة، والمقابلات مع موظفي البنك، ومديره. وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك تقوم بتقييم قرار منح الائتمان، وتحليله من خلال اتباع السياسات والاستراتيجيات المكتوبة والموزعة على الموظفين، وإن البنوك الأجنبية في فيتنام تتبع نظاماً صارماً لإدارة مخاطر الائتمان يساعد على كشف الأخطاء، والتلاعب عند حدوثها خلاف البنوك المحلية التي تحتاج إلى إعادة الهيكلة والالتزام بشكل أكبر بالسياسات لتحسين إدارة مخاطر الائتمان فيها. كما توصلت الدراسة إلى أن العلاقة القوية بين البنوك الحكومية، والشركات الحكومية هي السبب الرئيسي لارتفاع معدل الديون المعدومة لدى هذه البنوك.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بما يأتي :

١. ركزت معظم الدراسات السابقة على النسب المالية فقط، ومدى تأثيرها في ترشيد قرار الائتمان بينما ركزت هذه الدراسة على عدة عوامل مؤثرة على قرار منح الائتمان، ومن ضمنها النسب المالية.

٢. الربط بين سياسات منح الائتمان، ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها الأمر الذي لم يتم التطرق له سابقاً حسب علم الباحثين.

منهجية الدراسة

مجتمع الدراسة، وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من (٢٦) بنكاً تجاريّاً واستثمارياً، وإسلامياً، تشكل جميع البنوك العاملة في الأردن. تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة تتكون من (١٥) بنكاً تجاريّاً، واستثمارياً، وإسلامياً.

أداة الدراسة

تم توزيع استبانة على إدارات الائتمان في البنوك كأداة جمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة بالإضافة للبيانات الأخرى التي تم الحصول عليها من القوائم المالية المنشورة. وقد بلغ عدد الاستبانات التي تم إرسالها إلى إدارات الائتمان في بنوك عينة الدراسة (١٦٠) استبانة، تم استرداد (١٣٠) استبانة، في حين بلغ عدد الاستبانات المستردة، والصالحة للتحليل (١٠٥) استبانة. (مرفق الاستبانة في ملحق رقم (١)).

صدق أداة الدراسة وثباتها

لاختبار مدى صلاحية الاستبانة (Validity) فقد تم عرض الاستبانة على خمسة محكمين من أساتذة الجامعات الأردنية، وذلك للتأكد من أن فقرات الاستبانة واضحة، ومفهومة وللتأكد من خلوها من أي مصطلحات، أو مفاهيم غامضة، وبناء على النتائج الأولية تم اعتماد الاستبانة، و توزيعها على العينة النهائية. وللتأكد من مدى ثبات مقياس الدراسة (Reliability)، فقد تم استخدام معادلة (كرونباخ ألفا)، وبلغت قيمة $\alpha = 0.942$ وهي نسبة عالية كونها أعلى من النسبة المقبولة (60% Malhotra and Birks, 2000).

متغيرات الدراسة

إن أحد أهداف الدراسة هو دراسة العلاقة بين العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها. فالمتغير التابع هو مخصص الديون المشكوك في تحصيلها حيث تم احتساب متوسط نسبة المخصص إلى محفظة التسهيلات لكل بنك من عينة الدراسة عن السنوات (٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠) وذلك للاختلاف الكبير بحجم محافظ التسهيلات لهذه البنوك، فأخذ المخصص بشكل مطلق، ولسنة واحدة سيكون مضللاً بالتحليل الإحصائي، لذلك فقد تم أخذ نسبة المخصص إلى محفظة التسهيلات،

وتم أخذ المتوسط لثلاث سنوات لتجاوز الفروقات السنوية، وتداخل مخصصات القروض المتعثرة عن السنة السابقة.

أما المتغيرات المستقلة: هي العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان التي تم الإشارة إليها سابقاً وهي:

١. الصفات الشخصية للمقترض.

٢. قدرة العميل على إنتاج تدفقات نقدية.

٣. نسب الرفع المالي.

٤. تحليل الظروف الاقتصادية والصناعية.

٥. تحليل معدل تغطية الضمانات.

٦. تعليمات البنك المركزي.

٧. سياسة منح الائتمان.

وقد تم أخذ المتوسطات الحسابية للفقرات التي تمثل كل عامل من العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان كمقياس للمتغير المستقل، وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس المتغيرات المستقلة كما هو موضح في الاستبانة (ملحق ١).

فرضيات الدراسة

بناء على متغيرات الدراسة المستقلة، واحتمالية تأثيرها على مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، فقد تم التطرق إلى أغلب هذه العوامل في الدراسات السابقة مثل دراسة (الصرايرة، ٢٠٠٩) ودراسة (الخرزاعي، ٢٠٠٠) ودراسة (الداود، ٢٠٠٠) وتم الوصول إلى علاقات، واستنتاجات تثبت أن هذه المتغيرات لها علاقة بتعثر التسهيلات الائتمانية التي تم تعريفها بأنها تلك الديون التي عجز فيها المقترضون عن سدادها في تواريخ الاستحقاق المتوقعة. وقد ورد بتعليمات تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصص التدني واحتساب المخاطر المصرفية العامة رقم (٢٠٠٩/٤٧) الوارد من البنك المركزي الأردني بأنه يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية بعد وجود مستحقات لأصل التسهيلات الائتمانية و/أو فوائدها لفترة تزيد عن (٦٠) يوماً، وبالتالي فإن التسهيلات الائتمانية المتعثرة لها تأثير مباشر على مخصص الديون المشكوك بتحصيلها.

وبناء على ذلك فقد تم صياغة فرضيتين رئيسيتين:

الفرضية الرئيسية الأولى H1: يقوم مسؤولو إدارة الائتمان في البنوك الأردنية بدراسة العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان وقد تفرع عنها سبع فرضيات فرعية تم صياغتها على النحو الآتي:

H1.1: يقوم مسؤولو إدارة الائتمان بالبنوك الأردنية بالتركيز على الصفات الشخصية للمقترض، وذلك لترشيدهم قرار منح التسهيلات الائتمانية.

H2.7: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة منح الائتمان، ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام الاختبارات الإحصائية الوصفية مثل (Frequencies Percent) للتعرف إلى خصائص مجتمع الدراسة، كما تم استخدام اختبار (Regression) واختبار (Correlation) لاختبار فرضيات الدراسة الرئيسة والفرضيات المتفرعة منها.

تحليل النتائج

يناقش هذا الجزء من الدراسة النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الإجابة على أسئلة الاستبانة التي تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة. كما يعرض هذا الجزء خصائص متغيرات الدراسة المؤثرة على قرار منح الائتمان. ويوضح في الجزء الأخير نتائج اختبار الفرضيات.

خصائص متغيرات الدراسة المستقلة المؤثرة على قرار منح الائتمان

يعرض هذا الجزء النتائج الوصفية التي تم التوصل إليها من خلال الإجابة عن أسئلة الاستبانة التي تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة.

١. الصفات الشخصية للمقترض

يبين الجدول (١) مؤشرات الإحصاء الوصفي للصفات الشخصية للمقترض.

رقم الفقرة	العوامل	وسط الحسابي	انحراف معياري
١	معدل دوران النعم الدائنة	4.2381	1.04259
٢	متوسط أعمار النعم الدائنة	4.1714	1.04198
٣	عدد الشيكات المرتجعة وأسبابها	4.7429	0.63592
٤	منطقية طلب الائتمان وقدرة ورغبة العميل في التسديد	4.8667	0.36864
٥	سمعة العميل الأدبية والاجتماعية	4.8000	0.57846
٦	نسبة مساهمة العميل في المشروع ودرجة المخاطرة	4.6952	0.55684
	المتوسط الكلي	4.5857	0.50537

نلاحظ أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو عامل الصفات الشخصية أعلاه، وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3)'. كما ويظهر من الجدول أعلاه أن (فقرة رقم 4) لها أقل انحراف معياري بالإضافة إلى أنها أكثر الفقرات موافقة، وارتفاعاً في مستوى التطبيق، في حين أن (فقرة رقم 2) هي أقل الفقرات موافقة ولها مستوى مرتفع في التطبيق، وهذا يدل على وجود اتفاق مرتفع على هذه

H1.2: يقوم مسؤولو إدارة الائتمان بالبنوك الأردنية بتحليل قدرة العميل على إنتاج تدفقات نقدية كافية من العمليات التشغيلية للمشروع، وذلك لترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية.

H1.3: يستخدم مسؤولو إدارة الائتمان بالبنوك الأردنية نسب الرفع المالي في ترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية.

H1.4: يقوم مسؤولو إدارة الائتمان بالبنوك الأردنية بتحليل الظروف الاقتصادية، والصناعية التي تحكم بيئة العمل التي يعمل بها العميل طالب الائتمان، وذلك لترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية.

H1.5: يقوم مسؤولو إدارة الائتمان بالبنوك الأردنية بتحليل معدل تغطية الضمانات لأصل الدين، والفوائد المترتبة عليه، وذلك لترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية.

H1.6: يقوم مسؤولو إدارة الائتمان بالبنوك الأردنية بمراجعة تعليمات البنك المركزي، والخاصة بقرارات منح الائتمان.

H1.7: يقوم مسؤولو إدارة الائتمان بالبنوك الأردنية بمراجعة سياسة الائتمان للبنك المانح للتسهيل، وذلك لترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية.

الفرضية الرئيسة الثانية H2: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة من العوامل، ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها. وقد تم صياغة الفرضيات الفرعية كما يأتي:

H2.1: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصفات الشخصية للمقترض، وبين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

H2.2: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل قدرة العميل على إنتاج تدفقات نقدية كافية من العمليات التشغيلية للمشروع، وبين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

H2.3: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام نسب الرفع المالي وبين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

H2.4: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل الظروف الاقتصادية والصناعية التي تحكم بيئة العمل التي يعمل بها طالب الائتمان، وبين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

H2.5: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل معدل تغطية الضمانات لأصل الدين والفوائد المترتبة عليه، وبين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

H2.6: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراعاة تعليمات البنك المركزي والخاصة بقرارات منح الائتمان، وبين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

^١ متوسط أداة القياس = $(١+٢+٣+٤+٥)/٥ = ٣$

أقل العوامل موافقة بمتوسط حسابي (3.7143). في حين بلغ المتوسط الكلي 4.3361 مما يعكس ارتفاع مستوى تطبيق هذا التغير، وهذا يعطي انطباعاً أولاً بأن البنوك الأردنية تستخدم نسب الرفع المالي عند دراسة طلب العميل للحصول على تمويل.

جدول (٣): مؤشرات الإحصاء الوصفي لنسب الرفع المالي

رقم الفقرة	العوامل	وسط الحسابي	انحراف معياري
١	نسب المديونية	4.8667	4.1756
٢	نسب الملكية	4.6190	4.64123
٣	نسبة الدين إلى مجموع الأصول	4.6476	4.66479
٤	نسبة الحقوق إلى الأصول الثابتة	4.3905	4.91457
٥	سياسات توزيع الأرباح	3.7143	1.10692
٦	إمكانات زيادة رأس المال ومصادرها	3.7143	1.12416
٧	الاهتمام بالهيكل الرأسمالي والتمويل للعميل ومدى اعتماده على التمويل الخارجي	4.4000	4.77955
	المتوسط الكلي	4.3361	4.54614

٤. تحليل الظروف الاقتصادية والصناعية

يبين الجدول (٤) أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو عامل تحليل الظروف الاقتصادية والصناعية. كما يبين الجدول (٤) أن العائد على المبيعات (فقرة رقم 1) له أقل انحراف معياري بالإضافة إلى أنه أكثر العوامل موافقة (٤,٥٦١٩١) وهذا يدل على وجود اتفاق مرتفع على هذه النقطة، بينما تحليل الظروف الاقتصادية والصناعية العامة التي تحكم بيئة عمل العميل (فقرة رقم ٥) هي أقل العوامل موافقة بمتوسط (٤,٢١٩٠). كما أن المتوسط الكلي البالغ (4.3810) يعكس موافقة العينة على هذا العامل، وهذا يدل على أن البنوك الأردنية تقوم بتحليل الظروف الاقتصادية والصناعية لبيئة عمل العميل طالب التسهيلات الائتمانية، وذلك في مرحلة دراسة طلب التمويل.

جدول (٤): مؤشرات الإحصاء الوصفي لتحليل الظروف الاقتصادية والصناعية

رقم الفقرة	العوامل	وسط الحسابي	انحراف معياري
١	العائد على المبيعات	4.5619	4.71956
٢	العائد على الحقوق	4.4000	4.82741
٣	العائد على الموجودات	4.3619	4.87841
٤	معدل نمو مجمل الربح	4.4190	4.79398
٥	تحليل الظروف الاقتصادية والصناعية العامة التي تحكم بيئة عمل العميل (التضخم، التشريعات القانونية...)	4.2190	4.85464
٦	تحليل الظروف الاقتصادية والصناعية الخاصة التي تحكم بيئة عمل العميل (المنافسة، المورد...)	4.3238	4.79051
	المتوسط الكلي	4.3810	4.61703

النقطة. كما يعكس المتوسط الكلي البالغ (4.5857) ارتفاع مستوى تطبيق التغير. وبناءً على ذلك تظهر هذه النتائج تفسيراً أولاً يشير إلى أن البنوك الأردنية تلتزم بتطبيق الفقرات المتعلقة بالصفات الشخصية للمقترض عند دراسة طلب العميل للحصول على تمويل.

٢. قدرة العميل على إنتاج تدفقات نقدية

يظهر في الجدول (٢) الذي يقيس قدرة العميل على إنتاج تدفقات نقدية أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو عوامل قدرة العميل على إنتاج تدفقات نقدية. إذ يظهر من الجدول أن معدل دوران الموجودات الثابتة (فقرة رقم 10) هي أقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي (٣,٩٩٠٥)، بينما معدل دوران الذمم المدينة (فقرة رقم 5) لها أقل انحراف معياري بالإضافة إلى أنها أكثر الفقرات موافقة (٤,٦١٩٠)، وهذا يدل على وجود اتفاق مرتفع على هذه النقطة. ويعكس المتوسط الكلي ارتفاع مستوى تطبيق هذا المتغير بمعدل (4.4424) مما يعطي تفسيراً أولاً أن البنوك الأردنية تقوم بتحليل قدرة العميل على إنتاج تدفقات نقدية عند دراسة طلب العميل للحصول على تمويل.

جدول (٢): مؤشرات الإحصاء الوصفي لقدرة العميل على إنتاج

تدفقات نقدية

رقم الفقرة	العوامل	وسط الحسابي	انحراف معياري
١	نسبة التداول	4.6000	4.67368
٢	نسبة النقدية	4.6095	4.64294
٣	نسبة السيولة السريعة	4.5619	4.69232
٤	معدل تغطية فوائد الدين	4.5238	4.68071
٥	معدل دوران الذمم المدينة	4.6190	4.59454
٦	متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة	4.5905	4.61543
٧	معدل دوران المخزون	4.6095	4.61230
٨	متوسط فترة التخزين	4.3429	4.80657
٩	معدل دوران إجمالي الموجودات	4.1905	4.97167
١٠	معدل دوران الموجودات الثابتة	3.9905	1.14770
١١	المصاريف التشغيلية على المبيعات	4.2286	1.00247
	المتوسط الكلي	4.4424	4.57483

٣. نسب الرفع المالي

نلاحظ من الجدول (٣) أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو عوامل نسب الرفع المالي؛ وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3). كما يبين الجدول أعلاه أن عامل نسب المديونية (الفقرة رقم 1) له أقل انحراف معياري بالإضافة إلى أن فقرته من أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ (4.8667) وهذا يدل على وجود اتفاق مرتفع على هذه النقطة، بينما سياسات توزيع الأرباح (فقرة رقم 5) وإمكانات زيادة رأس المال ومصادرها (فقرة رقم 6) هما

٥. معدل تغطية الضمانات

يبين الجدول (٥) مؤشرات الإحصاء الوصفي لمعدل تغطية الضمانات. ويظهر من الجدول أن نسبة تغطية الضمانات لفوائد القروض، وأقساطها (فقرة رقم 2) لها أقل انحراف معياري بقيمة (78598). بالإضافة إلى أنها أكثر العوامل موافقة، وهذا يدل على وجود اتفاق مرتفع على هذه النقطة، وأما تغطية الضمانات للمدفوعات الثابتة (فقرة رقم 3) هي أقل العوامل موافقة (٤,٠٧٦٢). كما بلغ المتوسط الكلي ٤,٢٧٦٢ والذي يعكس مدى اتفاق العينة على هذا العامل، وهذا يدل على أن البنوك الأردنية تقوم بتحليل معدل تغطية الضمانات للعميل طالب التسهيلات الائتمانية.

جدول (٥): مؤشرات الإحصاء الوصفي لمعدل تغطية الضمانات

رقم الفقرة	العوامل	وسط الحسابي	انحراف معياري
١	تغطية الأرباح لفوائد الائتمان	4.2476	1.01698
٢	تغطية الضمانات لفوائد القرض وأقساطه	4.5048	.78598
٣	تغطية الضمانات للمدفوعات الثابتة	4.0762	1.08924
المتوسط الكلي		4.2762	.78645

٦. تعليمات البنك المركزي

يبين الجدول (٦) مؤشرات الإحصاء الوصفي لتعليمات البنك المركزي.

جدول (٦): مؤشرات الإحصاء الوصفي لتعليمات البنك المركزي

رقم الفقرة	العوامل	وسط الحسابي	انحراف معياري
١	هناك دور لصرامة البنك المركزي مع البنوك المخالفة لتعليمات التسهيلات الائتمانية وشروطها في الحد من تجاوزات البنوك التجارية	4.6667	.53109
٢	البنك المركزي يقوم بمسائلة البنوك المخالفة للتعليمات بشكل فوري	4.3905	.84915
٣	البنك المركزي يقوم بتحديث التشريعات البنكية وتطويرها سعياً لحل مشكلة التعثر الموجودة في القطاع المصرفي الأردني	4.3429	.73155
٤	يقوم البنك المركزي بالتفتيش الدوري على البنوك سعياً لاكتشاف أية تجاوزات من قبل البنوك، وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة.	4.6952	.52116
٥	البنك المركزي يقوم بالتدخل في البنوك لتحديد الائتمان وتوجيهه كما ونوعاً	4.0000	1.03775
٦	البنك المركزي يحدد نسب الاحتياطي، والفوائد، ونسب السيولة، والضمانات لدى البنوك سعياً للحد من المغالاة بمنح التسهيلات الائتمانية	4.4000	.93644
٧	البنك المركزي يقوم بالتأكد من وجود نظام فعال للرقابة الداخلية لدى البنوك، والتأكد من فعاليته في الرقابة على أعمال البنك.	4.5238	.70840
٨	لجنة تفتيش البنك المركزي تطبق أساليب رقابية؛ سعياً لمعرفة البنك المتعثر بشكل مبكر	4.3942	.85239
المتوسط الكلي		4.4255	.54681

ويظهر من هذا الجدول أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو الفقرات أعلاه، وأن المتوسط الكلي البالغ (4.4255) يعكس ارتفاع مستوى تطبيق هذا المتغير. كما يظهر من الجدول (٦) أن عامل قيام البنك المركزي بالتفتيش الدوري على البنوك سعياً لاكتشاف أية تجاوزات من قبل البنوك (فقرة رقم 4) له أقل انحراف معياري بقيمة (52116). بالإضافة إلى أنه أكثر العوامل موافقة، وهذا يدل على وجود اتفاق مرتفع على هذه النقطة، أما عامل قيام البنك المركزي بالتدخل في البنوك لتحديد الائتمان، وتوجيهه كما ونوعاً (فقرة رقم 5) هو أقل العوامل موافقة بمتوسط حسابي (٤,٠٠٠).

٧. سياسة منح الائتمان

يبين الجدول (٧) أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو عامل سياسة منح الائتمان، وأن المتوسط العام البالغ (4.3976) يعكس مستوى تطبيق هذا المتغير. كما يبين الجدول أن عامل ضعف الرقابة الداخلية، أو الخارجية على عمليات التسهيلات يساهم بوجود انحرافات وتجاوزات في قسم التسهيلات (فقرة رقم ٤) هو أقل العوامل موافقة بمتوسط حسابي ٤,٠٣٨١. أما عامل مراعاة سياسة الائتمان المحددة من قبل إدارة البنك (فقرة رقم 1) لها أقل انحراف معياري بالإضافة إلى أنه أكثر العوامل موافقة (٤,٧٧١٤) وهذا يدل على وجود اتفاق مرتفع على هذه النقطة. وهذا بدوره يعطينا تفسيراً أولياً على أن سياسة منح الائتمان من العوامل المؤثرة على قرارات منح الائتمان في البنوك الأردنية.

جدول (٧): مؤشرات الإحصاء الوصفي لسياسة منح الائتمان

رقم الفقرة	العوامل	وسط الحسابي	انحراف معياري
١	يقوم مسؤولو الائتمان بمراعاة سياسة الائتمان المحددة من قبل إدارة البنك	4.7714	.44413
٢	يتوفر لدى البنك سياسة ائتمانية مقرر ومحددة في مجال التسهيلات المصرفية	4.7619	.49076
٣	سياسة الائتمان مرنة بشكل كافٍ لتتوافق مع ظروف السوق	4.1429	.77743
٤	ضعف الرقابة الداخلية أو الخارجية على عمليات التسهيلات يساهم بوجود انحرافات وتجاوزات في قسم التسهيلات	4.0381	.96997
٥	هناك كشف حسي وزيارات ميدانية للتأكد من استخدام المقرض للتمويل حسب الغرض الممنوح له	4.3333	.76795
٦	يقوم قسم التسهيلات بدراسة طلب التسهيلات بعمق حتى لو حصل طلب التسهيلات على توجيه الإدارة العليا للبنك	4.4095	.84005
٧	يطلب البنك من العميل توفير مصادر ثانوية للسداد بالرغم من توفر الضمانات الكافية لدى البنك	4.0476	.93419
٨	يقوم البنك بالتحقق من صحة المستندات المقدمة من العميل وتدقيقها، بغض النظر عن الضمانات المقدمة	4.6762	.59639
المتوسط الكلي		4.3976	.44525

لاختبار مدى تأثير مجموعة من العوامل على قرار منح الائتمان، حيث تظهر نتائج الاختبار في جدول (٩).
جدول (٩): نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان

العوامل	قيمة t- test	مستوى الدلالة (Sig.)
الصفات الشخصية للمقترض	32.152	.000*
قدرة العميل على إنتاج تدفقات نقدية	25.713	.000*
نسب الرفع المالي	25.068	.000*
تحليل الظروف الاقتصادية والصناعية	22.933	.000*
معدل تغطية الضمانات	16.628	.000*
تعليمات البنك المركزي	26.713	.000*
سياسة منح الائتمان	32.164	.000*

* دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)

يظهر من نتائج اختبار One sample t-test الواردة في الجدول (٩)، أنه يمكن تلخيص نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان بما يأتي:

١- إن إدارة الائتمان بالبنوك الأردنية تقوم بدراسة الصفات الشخصية للعميل طالب الائتمان، وذلك لترشيد قرار منح التمويل، حيث أن نتيجة Sig أقل من ٥% وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة بأن الصفات الشخصية للمقترضين هي من أهم العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان، ومن هذه الدراسات دراسة (انجرو، ٢٠٠٧).

٢- إن إدارة الائتمان بالبنوك الأردنية تقوم بتحليل قدرة العميل على إنتاج تدفقات نقدية كافية من العمليات التشغيلية للمشروع، وذلك لترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية (Sig أقل من ٥%). وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة مثل (طاشمان، ٢٠٠٥).

٣- إن إدارة الائتمان بالبنوك الأردنية تقوم باستخدام نسب الرفع المالي، وذلك لترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية (Sig أقل من ٥%). وهذا أيضا متوافق مع النتائج السابقة مثل دراسة (الصابر، ٢٠٠٥).

٤- إن إدارة الائتمان بالبنوك الأردنية تقوم بتحليل الظروف الاقتصادية، والصناعية، وذلك لترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية. وهذه النتيجة تتفق ودراسة (الصرايرة، ٢٠٠٩)، حيث يظهر بوضوح أن الظروف الاقتصادية، والصناعية التي تحكم بيئة عمل طالب الائتمان لها تأثير كبير على قرار منح الائتمان.

٥- إن إدارة الائتمان بالبنوك الأردنية تقوم بتحليل معدل تغطية الضمانات لأصل الدين، والفوائد المترتبة عليه، وذلك لترشيد

خصائص المتغير التابع-مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

يظهر الجدول (٨) الإحصاء الوصفي لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها لبنوك أفراد عينة الدراسة، حيث تم احتساب متوسط نسبة المخصص إلى محفظة التسهيلات لكل بنك من عينة الدراسة. يظهر من الجدول أن أعلى قيمة لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها كانت لدى البنك الأهلي الأردني بقيمة ٠,٠٨٨٣١، في حين أن أدنى قيمة كانت لدى بنك لبنان والمهجر بقيمة ٠,٠١٠٦٦، في حين بلغ المتوسط الكلي للمخصص إلى محفظة التسهيلات ما قيمته ٠,٠٣٦٤٤٩.

جدول (٨): مؤشرات الإحصاء الوصفي لنسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى محفظة التسهيلات لعينة الدراسة

الرقم	البنك	نسبة مخصص الديون المشكوك فيها
١	الأردن	0.05147
٢	الإسكان	0.02655
٣	الأردني الكويتي	0.01722
٤	الأردني للاستثمار	0.05754
٥	لبنان والمهجر	0.01066
٦	التجاري الأردني	0.04308
٧	الاتحاد	0.02308
٨	العربي	0.02421
٩	كابيتال بنك	0.04063
١٠	القاهرة عمان	0.06615
١١	الاستثمار العربي	0.02768
١٢	سوسيتيه جنرال	0.03779
١٣	الإسلامي الأردني	0.01945
١٤	الأهلي الأردني	0.08831
١٥	العربي الإسلامي	0.01292
	المتوسط الكلي	0.036449

اختبار فرضيات الدراسة

تحتوي هذه الدراسة على فرضيتين رئيسيتين، قسمت كل منها إلى سبع فرضيات فرعية:

١. الفرضية الرئيسة الأولى H1 المتعلقة بالعوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان.

٢. الفرضية الرئيسة الثانية H2 المتعلقة بوجود علاقة بين العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان، ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

وسيتم اختبار هذه الفرضيات باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة حسب الفرضية، وطريقة قياس المتغيرات.

اختبار الفرضيات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان

يعرض هذا الجزء من الدراسة اختبار الفرضيات الفرعية (H1.1-H1.7) المتعلقة بمدى تطبيق العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان. وتم استخدام اختبار One sample t-test

يوجد علاقة بين العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان، ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها. و بناء على ذلك تختلف نتائج هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي أثبتت وجود علاقة بين العوامل السابقة المؤثرة على قرار منح الائتمان، والتعثر مثل دراسة (الصرايرة، ٢٠٠٩) ودراسة (الخرزالي، ٢٠٠٠) ودراسة (الداود، ٢٠٠٠). وتجدر الإشارة هنا أن الدراسات السابقة بحثت في العلاقة بين العوامل التي تؤثر على قرار منح الائتمان، وبين التعثر، ولم تبحث في العلاقة بين العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان، ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها. إلا أنه تم الافتراض بهذه الدراسة أن التعثر مرتبط بشكل مباشر بمخصص الديون المشكوك في تحصيلها؛ لأنه ورد بتعليمات البنك المركزي المتعلقة بتصنيف التسهيلات الائتمانية، واحتساب مخصص التدني، واحتساب المخاطر المصرفية العامة رقم (٢٠٠٩/٤٧) بأنه يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية بعد وجود مستحقات لأصل التسهيلات الائتمانية و/أو فوائدها لفترة تزيد عن (٦٠) يوماً، وبالتالي فإن التسهيلات الائتمانية المتعثرة لها تأثير مباشر على مخصص الديون المشكوك بتحصيلها. وبالتالي فإنه يمكن تفسير عدم وجود علاقة بين العوامل التي تم دراستها ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها بعدة احتمالات منها:

١. قيام مسؤولي الائتمان بالبنوك الأردنية بعمل الدراسات الكافية عن العميل طالب الائتمان سواء من دراسة صفاته الشخصية، أم تحليل قدرته على إنتاج تدفقات نقدية... الخ، ولكن قرار منح الائتمان من عدمه يتم من قبل مدير الائتمان متجاهلاً في بعض الحالات الدراسة الائتمانية التي قام بها موظفو الائتمان، ويتم منح التسهيلات ضمن معايير غير سليمة.

٢. من الممكن أنه يتم منح الائتمان ضمن معايير سليمة ١٠٠% ولكن لا يتم احتساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها حسب تعليمات البنك المركزي، بحيث لا يتم ربط القروض المتعثرة بالمخصص.

النتائج والتوصيات

ملخص النتائج

ويمكن تلخيص نتائج الدراسة بما يأتي:

١. أظهرت الدراسة إلى أن مسؤولي إدارة الائتمان بالبنوك الأردنية يقومون بالتركيز على الصفات الشخصية للمقترض.
٢. أظهرت الدراسة إلى أن مسؤولي إدارة الائتمان بالبنوك الأردنية يقومون بتحليل قدرة العميل على إنتاج تدفقات نقدية كافية من العمليات التشغيلية للمشروع.
٣. أظهرت الدراسة إلى أن مسؤولي إدارة الائتمان بالبنوك الأردنية يقومون باستخدام نسب الرفع المالي في ترشيده قرار منح التسهيلات الائتمانية.

قرار منح التسهيلات الائتمانية. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (الصابر، ٢٠٠٥).

٦- إن مسؤولي إدارة الائتمان بالبنوك الأردنية يقومون بمراعاة تعليمات البنك المركزي، والخاصة بقرارات منح الائتمان. وتظهر هذه النتيجة أن تعليمات البنك المركزي عامل من العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان، وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (أبو عبيد، ٢٠٠٣).

٧- إن مسؤولي إدارة الائتمان بالبنوك الأردنية يقومون بمراعاة سياسة الائتمان للبنك المانح للتسهيل، وذلك لترشيده قرار منح التسهيلات الائتمانية. وهذه النتيجة أيضاً تتفق مع دراسة (الصرايرة، ٢٠٠٩).

٨- يتضح من نتائج اختبار الفرضيات الفرعية أنه يوجد مجموعة من العوامل التي تؤثر على قرار منح الائتمان، وهذا يتفق مع الفرضية الرئيسة الأولى.

اختبار الفرضيات المتعلقة بالعلاقة بين العوامل المؤثرة على قرار

منح الائتمان ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها

يعرض هذا الجزء من الدراسة اختبار الفرضيات الفرعية (H2.1-H2.7) المتعلقة بمدى علاقة العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان مع مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. وتم استخدام اختبار الانحدار المتعدد لاختبار علاقة العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان، ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها. ويبين الجدول (١٠) نتائج الانحدار المتعدد المستخدم لاختبار هذه الفرضيات.

جدول (١٠): نتائج الانحدار المتعدد للعوامل المؤثرة على قرار منح

الائتمان على مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

رقم الفقرة	العوامل	Beta	t	Sig
	الثابت		1.484	.068
١	الصفات الشخصية للمقترض	-.113	-.881	.381
٢	قدرة العميل على إنتاج تدفقات نقدية	.018	.116	.908
٣	نسب الرفع المالي	.033	.241	.810
٤	تحليل الظروف الاقتصادية الصناعية	.257	1.900	.060
٥	معدل تغذية الضمانات	-.198	-1.413	.161
٦	تعليمات البنك المركزي	-.080	-.631	.530
٧	سياسة منح الائتمان	.019	.152	.879
Adjusted R ² 0.023				
F-Model = .914-Sig. 0.499				

يظهر من الجدول (١٠) أن نموذج الدراسة فشل في إيجاد علاقة بين العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان، ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها، إذ بلغت قيمة (F-Model = .914-Sig. 0.499)، و بما أن نتيجة Sig أكبر من ٥% هذا يعني أنه لا

إفلاس، والحفاظ على متانة الوضع الاقتصادي، ووتيرته في الأردن.

المصادر والمراجع

١. أنجرو، إيمان (٢٠٠٦)، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض، دراسة تطبيقية على المصارف السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، ٢٠٠٦
٢. تعليمات البنك المركزي (٢٠٠٩)، رقم ٤٧/٢٠٠٩، "تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصص التدني واحتساب المخاطر المصرفية العامة"
٣. الخزاعلي، أحمد سالم (٢٠٠٠)، التعثر المصرفي في الأردن - دراسة تحليلية مقارنة: ١٩٨٠-١٩٩٧، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن.
٤. خضر، رائد (٢٠٠٤)، مدى استخدام البنوك الأردنية للقوائم المالية المدققة في قرار منح التسهيلات الائتمانية التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
٥. الداود، ماجد حسن (٢٠٠٠)، إدارة الديون المتعثرة في البنوك التجارية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.
٦. الزبيدي، حمزة (٢٠٠٤)، الاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية في المصرف التجاري السوري ودورها في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق.
٧. الصابر، خالد (٢٠٠٥)، مدى استخدام النسب المالية في ترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الأهلية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت.
٨. الصرايرة، عواد (٢٠٠٩)، دراسة اثر الكفاءة الادارية والمالية على الحد من تعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
٩. طاشمان، ديانا (٢٠٠٥)، مدى استخدام النسب المالية في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض من قبل البنوك وشركات التأمين الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.
١٠. عبد الحميد، عبد اللطيف (٢٠٠٠)، البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
١١. أبو عبيد، جمال (٢٠٠٣)، القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية - الأسباب والآثار والحلول الممكنة، دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية.
١٢. مطر، محمد (٢٠٠٣)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

٤. أظهرت الدراسة إلى أن مسؤولي إدارة الائتمان بالبنوك الأردنية يقومون بتحليل الظروف الاقتصادية، والصناعية التي تحكم بيئة العمل التي يعمل بها العميل طالب الائتمان.
٥. أظهرت الدراسة إلى أن مسؤولي إدارة الائتمان بالبنوك الأردنية يقومون بتحليل معدل تغطية الضمانات لأصل الدين، والفوائد المترتبة عليه.
٦. أظهرت الدراسة إلى أن مسؤولي إدارة الائتمان بالبنوك الأردنية يقومون بمراعاة تعليمات البنك المركزي والخاصة بقرارات منح الائتمان.
٧. أظهرت الدراسة إلى أن مسؤولي إدارة الائتمان بالبنوك الأردنية يقومون بمراعاة سياسة الائتمان للبنك المانح للتسهيل.
٨. أظهرت الدراسة إلى أن العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان لا تؤثر على مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
٩. يمكن تفسير عدم وجود علاقة بين العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان، وبين المخصص بأن قرار الائتمان يتجاهل هذه العوامل، أو أن بناء المخصص قد لا يتلاءم مع حجم القروض المتعثرة حسب تعليمات البنك المركزي.

التوصيات

١. إن سبب عدم وجود علاقة بين العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان، ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها من الممكن أن يعود إلى وجود تجاوزات في منح التسهيلات الائتمانية لبعض العملاء، ويعود السبب في هذا الأمر إلى وجود ضعف بنظام الرقابة الداخلية والخارجية على إدارة منح الائتمان، وبناء على ذلك من الضروري دراسة قوة نظام الرقابة الداخلية، والخارجية على إدارة منح الائتمان.
٢. إن سبب عدم وجود علاقة بين العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان، ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها من الممكن أن يعود إلى وجود تجاوزات في احتساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لدى بعض البنوك، وبالتالي فإن قيمة المخصص لدى هذه البنوك قد لا تعكس حجم المخاطر الموجود لديها، وبناء على ذلك فمن الضروري زيادة الرقابة، والتدقيق على عملية احتساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
٣. دراسة قوة نظام متابعة التسهيلات الممنوحة، وفاعليته لدى بعض البنوك الأردنية.
٤. ضرورة تحديد نسبة للتسهيلات المتعثرة من قبل البنك المركزي، وذلك للحفاظ على البنوك الأردنية من أي حالات عسر مالي، أو

15. Malhotra, N. K. and Birks, D. F. (2000), *Marketing Research: An Applied Approach*, England: Pearson Education Ltd.
16. Tong, Minh. (2013), *Credit Risk Management and Bad Debt Control*, unpublished thesis, Lahti University, Vietnam.
١٣. مناد، خديجة (٢٠١٢)، العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
14. Baum, C. F., Caglayan, M., and Ozkan, N. (2008), "The Role of Uncertainty in the Transmission of Monetary Policy Effects on Bank Lending", Boston College Working Papers in Economics 561, Boston College Department of Economics.

الملاحق

ملحق (١): أداة جمع البيانات (الاستبانة)

أولاً : المعلومات الشخصية :

يرجى التكرم بوضع إشارة (*) أمام البديل المناسب لكل عبارة عن العبارات الآتية:

١- المؤهل العلمي:

() دبلوم عال فما فوق () بكالوريوس () ماجستير

() دكتوراه () أخرى يرجى ذكرها

٢- التخصص العلمي:

() محاسبة () علوم مالية ومصرفية () إدارة أعمال

() اقتصاد () أخرى يرجى ذكرها

٣- الوظيفة:

() مدير ائتمان () موظف ائتمان () أخرى يرجى ذكرها

٤- عدد سنوات الخبرة في مجال عملك الحالي:

() أقل من ٣ سنوات () من ٣- أقل من ٦ سنوات

() من ٦- أقل من ٩ سنوات () من ٩- أقل من ١٢ سنة

() من ١٢ فأكثر

الشهادات المهنية: ٥-

() لا يوجد () CPA () CMA () CFA ()

أخرى اذكرها.....

ثانياً: الأسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة:

في الفراغ المقابل لإجابتك (٧/الرجاء وضع علامة

أبداً	نادراً	أحياناً	غالباً	دائماً	
١. تقوم إدارة الائتمان في المصرف بدراسة الصفات الشخصية للمقترض من خلال:					
					١ معدل دوران الذمم الدائنة.
					٢ متوسط أعمار الذمم الدائنة.
					٣ عدد الشيكات المرتجعة وأسبابها.
					٤ منطقية طلب الائتمان وقدرة العميل ورغبته في التسديد.
					٥ سمعة العميل الأدبية والاجتماعية.
					٦ نسبة مساهمة العميل في المشروع ودرجة المخاطرة.
٢. تقوم إدارة الائتمان في المصرف بدراسة قدرة العميل على إنتاج تدفقات نقدية من خلال:					
					٧ نسبة التداول.
					٨ نسبة النقدية.
					٩ نسبة السيولة السريعة.
					١٠ معدل تغطية فوائد الدين.
					١١ معدل دوران الذمم المدينة.
					١٢ متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة.
					١٣ معدل دوران المخزون.
					١٤ متوسط فترة التخزين.
					١٥ معدل دوران إجمالي الموجودات.
					١٦ معدل دوران الموجودات الثابتة.
					١٧ المصاريف التشغيلية على المبيعات.
٣. تقوم إدارة الائتمان في المصرف باستخدام نسب الرفع المالي الآتية:					
					١٨ نسب المديونية (مجموع المطلوبات / حقوق المساهمين).

					١٩ نسب الملكية (حقوق الملكية / مجموع الموجودات).
					٢٠ نسبة الدين إلى مجموع الأصول (مجموع المطلوبات / مجموع الأصول) .
					٢١ نسبة الحقوق إلى الأصول الثابتة (حقوق المساهمين / الأصول الثابتة).
					٢٢ سياسات توزيع الأرباح.
					٢٣ إمكانيات زيادة رأس المال ومصادرها.
					٢٤ الاهتمام بالهيكل الرأسمالي والتمويل للعميل ومدى اعتماده على التمويل الخارجي.
٤. تقوم إدارة الائتمان في المصرف بتحليل الظروف الاقتصادية والصناعية من خلال:					
					٢٥ العائد على المبيعات.
					٢٦ العائد على الحقوق.
					٢٧ العائد على الموجودات.
					٢٨ معدل نمو مجمل الربح.
					٢٩ تحليل الظروف الاقتصادية والصناعية العامة التي تحكم بيئة عمل العميل (التضخم ، التشريعات القانونية...).
					٣٠ تحليل الظروف الاقتصادية والصناعية الخاصة التي تحكم بيئة عمل العميل (المنافسة ، المورد...).
٥. تقوم إدارة الائتمان في المصرف بتحليل معدل تغطية الضمانات لأصل الدين والفوائد من خلال:					
					٣١ تغطية الأرباح لفوائد الائتمان.
					٣٢ تغطية الضمانات لفوائد وأقساط القرض.
					٣٣ تغطية الضمانات للمدفوعات الثابتة.
٦. تقوم إدارة الائتمان في المصرف بمراعاة تعليمات البنك المركزي والخاصة بقرارات منح الائتمان:					
					٣٤ هنالك دور لصرامة البنك المركزي مع البنوك المخالفة لتعليمات وشروط التسهيلات الائتمانية في الحد من تجاوزات البنوك التجارية.
					٣٥ البنك المركزي يقوم بمساندة البنوك المخالفة للتعليمات بشكل فوري.
					٣٦ البنك المركزي يقوم بتحديث التشريعات البنكية وتطويرها سعياً لحل مشكلة التعثر الموجودة في القطاع المصرفي الأردني.
					٣٧ يقوم البنك المركزي بالتفتيش الدوري على البنوك سعياً لاكتشاف أية تجاوزات من قبل البنوك ، وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة.
					٣٨ البنك المركزي يقوم بالتدخل في البنوك لتحديد الائتمان وتوجيهه كما ونوعاً.
					٣٩ البنك المركزي يحدد نسب الاحتياطي والفوائد ونسب السيولة والضمانات لدى البنوك سعياً للحد من المغالاة بمنح التسهيلات الائتمانية.
					٤٠ البنك المركزي يقوم بالتأكد من وجود نظام فعال للرقابة الداخلية لدى البنوك والتأكد من فعاليته في الرقابة على أعمال البنك.
					٤١ لجنة تفتيش البنك المركزي تطبق أساليب رقابية سعياً لمعرفة البنك المتعثر بشكل مبكر .
٧. تقوم إدارة الائتمان في المصرف بمراعاة سياستها الائتمانية:					
					٤٢ يقوم مسؤولو الائتمان بمراعاة سياسة الائتمان المحددة من قبل إدارة البنك.
					٤٣ يتوفر لدى البنك سياسة ائتمانية مقرر ومحددة في مجال التسهيلات المصرفية.
					٤٤ سياسة الائتمان مرنة بشكل كاف لتتوافق مع ظروف السوق.
					٤٥ ضعف الرقابة الداخلية أو الخارجية على عمليات التسهيلات يساهم بوجود انتهاكات وتجاوزات في قسم التسهيلات.
					٤٦ هنالك كشف حسي وزيارات ميدانية للتأكد من استخدام المقرض للتمويل حسب الغرض الممنوح له.
					٤٧ يقوم قسم التسهيلات بدراسة طلب التسهيلات بعمق حتى لو حصل طلب التسهيلات على توجيه الإدارة العليا للبنك.
					٤٨ يطلب البنك من العميل توفير مصادر ثانوية للسداد بالرغم من توفر الضمانات الكافية لدى البنك.
					٤٩ يقوم البنك بالتحقق من صحة المستندات المقدمة من العميل وتدقيقها ، بغض النظر عن الضمانات المقدمة